JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة

دورة تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة دورة تدريبية مدتها أسبوع لمحللي السياسات والمخططين ومديري القطاع العام الذين يحولون القضايا العامة إلى مقترحات مدروسة، ويعد فيها كل مشارك ورقة خيارات سياساتية لقضية قائمة. فالجهات العامة تواجه توقعات متزايدة بأن يستند كل مقترح إلى أدلة سليمة وتشاور مفتوح ومفاضلات واضحة قبل أن يقرر الوزراء أو المجالس. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة بوصفه ممارسة مهنية أساسية.

لماذا يهم تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة الآن

تضغط ثلاثة مؤثرات على وحدات السياسات اليوم: فالمواطنون والمشرعون يطلبون رؤية المنطق وراء كل مقترح، والسجلات الإدارية والبيانات المفتوحة توفر أدلة أوفر من قبل، والقضايا المتشابكة مثل الإسكان والمهارات والصحة العامة نادرا ما تقع داخل جهة واحدة. والوحدة التي تؤطر المشكلات بدقة وتقارن البدائل بنزاهة تكسب الثقة وتتجنب التراجعات المكلفة، أما التي تتخطى هذه الخطوات فتواجه آثارا غير مقصودة ومقاومة عامة. وتتبع الدورة دورة السياسات من تحديد الأولويات حتى التقييم، وتعتمد نظرية التغيير نموذجا منطقيا رئيسيا.

المستفيدون من تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة

- من يؤطرون القضايا العامة ويجمعون الأدلة للمقترحات
- من يربطون الاستراتيجيات القطاعية بتدابير سياساتية محددة
- من يعتمدون المذكرات المرفوعة إلى كبار المسؤولين والمجالس
- من يكلفون بالمسوح والتقييمات ودراسات البيانات للوزارات
- من يديرون المشاورات مع المواطنين ومجموعات المصالح

تستفيد وحدة السياسات أو مكتب الاستراتيجية أكثر عندما يحضر عدد من محلليها معا.

قدرات تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة

يتدرب المشاركون على الانتقال من قضية عامة خلافية إلى مجموعة خيارات يمكن الدفاع عنها.

- تحديد المشكلة السياساتية بأسبابها الجذرية والفئات المتأثرة بها — ترتيب الأولويات
- تقدير قوة البحوث والبيانات وآراء الخبراء وصلتها بالقضية — جودة الأدلة
- بناء نظرية تغيير تربط التدابير بآثارها المقصودة — تصميم السياسات
- موازنة البدائل من حيث الكلفة والعدالة والجدوى والمخاطر — صناع القرار
- تصميم مشاورة تسمع صوت المواطنين والقطاعات المتأثرة — المشروعية
- إيصال التوصيات في مذكرة موجزة — الوزراء والمجالس

مصطلحات تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة الأساسية

- دورة السياسات — المراحل المتكررة لتحديد الأولويات والصياغة والقرار والتنفيذ والتقييم التي تمر بها التدابير العامة.
- بيان المشكلة — وصف دقيق لقضية عامة وأسبابها وحجمها والفئات التي تتأثر بها.
- هرم الأدلة — ترتيب أنواع الأدلة حسب موثوقيتها، من رأي الخبير إلى المراجعات المنهجية والتجارب المضبوطة.
- نظرية التغيير — سلسلة منطقية توضح كيف يتوقع أن ينتج التدبير مخرجات ونواتج وآثارا بعيدة المدى.
- تقييم البدائل — مقارنة منظمة بين خيارات السياسة وفق معايير متفق عليها مثل الكلفة والعدالة والجدوى.
- تقييم الأثر التنظيمي — تقدير منظم للتكاليف والمنافع والآثار الجانبية التي تنشأ عن قاعدة مقترحة.

تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة يوما بيوم

اليوم 1: تأطير القضية العامة

- مراحل دورة السياسات ونقاط الدخول — اختيار موضع التحليل الأكثر أثرا
- شجرة المشكلة وتحليل الأسباب الجذرية — فصل الأعراض عن المحركات
- صياغة بيان المشكلة — الاتفاق على النطاق قبل طرح الحلول
- تحديد الأولويات والتوقيت السياسي — تقدير متى يمكن تحريك المقترح
- ملف الفئات المتأثرة — تحديد من يتحمل التكاليف ومن ينال المنافع

اليوم 2: جمع الأدلة ووزنها

- هرم الأدلة وتصنيف جودتها — تقرير مدى الثقة في كل مصدر
- السجلات الإدارية والبيانات المفتوحة — قياس الأوضاع الأساسية
- المراجعات السريعة للأدلة — تلخيص البحوث ضمن مهل السياسات
- دراسات الحالة المقارنة من نظم أخرى — اختبار قابلية النقل
- الرؤى السلوكية وبحوث المواطنين — تفسير دوافع سلوك الناس

اليوم 3: تصميم التدابير السياساتية

- النموذج المنطقي لنظرية التغيير — ربط التدابير بالنواتج المقصودة
- اختيار أداة السياسة — الموازنة بين التنظيم والحوافز والخدمات والمعلومات
- التصفية من القائمة الطويلة إلى القصيرة — استبعاد البدائل غير العملية مبكرا
- مسح العواقب غير المقصودة — رصد الآثار الجانبية عبر القطاعات
- المؤشرات وتصميم التقييم — تحديد كيفية الحكم على النجاح

اليوم 4: تقييم البدائل والتشاور

- التقييم متعدد المعايير للبدائل — ترتيب الخيارات وفق معايير متفق عليها
- أساسيات تحليل الكلفة والمنفعة والكلفة والفاعلية — مقارنة خيارات الإنفاق العام
- تحليل التوزيع والعدالة — بيان من يربح ومن يخسر
- تقييم الأثر التنظيمي — تقدير الأعباء على المنشآت والمواطنين
- تصميم المشاورات وتجميع الملاحظات — الاستماع للفئات المتأثرة بإنصاف

اليوم 5: ممارسة ورقة الخيارات السياساتية

- منطق التوصية وبيان المفاضلة — عرض الخيار المفضل بنزاهة
- المراجعة الناقدة بين الأقران للأدلة والافتراضات — تقوية الحجة قبل الرفع
- صيغة المذكرة الوزارية — الكتابة الموجزة لكبار صناع القرار
- العرض أمام مجلس سياسات تجريبي — الإجابة عن أسئلة المخاطر والكلفة
- ورقة الخيارات السياساتية المكتملة — إنجاز ورقة لقضية قائمة

تطبيق تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة بعد الدورة

- إدارة جلسة شجرة المشكلة مع الزملاء حول قضية مدرجة حاليا على جدول الوحدة.
- تطبيق مصفوفة التقييم متعدد المعايير على المقترح التالي قبل رفعه إلى كبار المسؤولين.

أسئلة حول تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة

ما تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة ولماذا يهم الآن؟

تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة هو ممارسة تحديد القضايا العامة واختبار الأدلة ومقارنة البدائل قبل اختيار التدبير. ويهم الآن لأن المواطنين يتوقعون منطقا واضحا، والبيانات أكثر توافرا، والقضايا تتجاوز حدود الجهة الواحدة.

من الأكثر استفادة من تدريب تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة؟

يستفيد محللو السياسات والمخططون ومديرو القطاع العام أكثر من غيرهم. وتستفيد إن كنت تؤطر القضايا أو تكلف بالبحوث أو تقارن البدائل أو تعد المذكرات لكبار المسؤولين في الصحة أو التعليم أو النقل.

كيف يختلف تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة عن دورة العلاقات الحكومية؟

يبني تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة المقترحات من داخل الجهة العامة. أما دورة العلاقات الحكومية فتتناول تواصل المنظمات الخارجية مع المسؤولين والدفاع عن مواقفها، بينما يبقى هذا الموضوع مع التأطير والأدلة والتصميم والتقييم.

ماذا تعود به من تدريب تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة؟

تعود بورقة مكتملة حول قضية قائمة في جهتك. وتعرض المشكلة والأدلة ونظرية التغيير والبدائل المقيمة ونتائج التشاور وتوصية جاهزة لمراجعة القيادة العليا.

تطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة: الطريق إلى الأمام

تفيد ورقة الخيارات السياساتية أولا في الاختيار بين البدائل لقضية قائمة مثل تعديل أجور النقل العام. ويعتمدها المحللون والمديرون وكبار المسؤولين أساسا مشتركا للنقاش. وبعد أول استخدام لها تستحق مؤشرات التقييم العودة إليها، كي تتعلم الأوراق اللاحقة مما حققه التدبير فعلا.